

تلخيص:

هذا التقرير هو الرابع من نوعه كدراسة ميدانية طويلة المدى وقابلة للقياس , حول طريقة تكيف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع نتائج الصراع الاسرائيلي الفلسطيني . تقدم التقارير السابقة وصفا معمقا و غني حول طبيعة تكيف الفلسطينيين مع التغيرات السريعة في الن و احى الاجتماعية السياسية والاقتصادية, وذلك في ظل استمرار مصادرة الأراضي , والتوسع الاستيطاني , وغيرها من الممارسات الكولونيالية المستمرة على ارض الواقع . في سياق فترة طويلة من استمرار الضغط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي على الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة, وكذلك نمو اعداد الفلسطينيين الواقعين تحت خط الفقر (56% UNDP, 2007). ان هذه الدراسة تهدف لالقاء الضوء على شكل تكيف الفلسطينيين على مستوى الأسرة, وخصوصا من حيث النوع الاجتماعي (الجندر) اضافة الى كيفية تأثير استراتيجيات التكيف المختلفة على مصادر الأسرة من حيث استمراريتها.

لقد اعتمد التقرير على مئة مقابلة فردية وجماعية في خمسة تجمعات داخل الضفة الغربية , كما واعتمد على دراسات سابقة ذات صلة من الشرق الأوسط (ابو نحلة, هودفار, و سنجرمان, كتاب, تراكي, و ويكان) والذين يعرضون استراتيجيات التكيف كشكل للمقاومة في مراحل الأزمات . ان استراتيجيات التكيف ليست متجانسة بل انها تؤثر بطرق مختلفة على مصادر الأسرة الرئيسية , و شبكة العلاقات الاجتماعية, كما وتؤثر على الأفراد.

خلال فترات الأزمات تختلف اولويات الاحتياجات المقدمة من مؤسسات الدعم . هذه الورقة تحاول ان تصل الى قضايا ابعدها من مجرد اختبار الاحتياجات الانية , من خلال كشف استراتيجيات التكيف بعيدة المدى, والتي تستخدمها الأسر لتلبية احتياجاتها الأكثر كلفة, والمرتبطة بالمناسبات الخاصة, كبناء بيت, تغطية نفقات الدراسة العليا او الزواج.

تستخدم الأسر الفلسطينية مزيجا من استراتيجيات التكيف, وهذا التنوع في الاستراتيجيات يهدف الى تشتيت واضعاف وابعاد الخطر. خاصة, وان عدد من الأسر تعتمد على استراتيجيات تقلل , و احيانا تستنزف مصادرها, وتضيق مدى خياراتها الاستراتيجية المستقبلية , كما وتحدها من قدراتها على رعاية افرادها. اضافة لما تقدم, فقد توفرت بعض الدلالات على تجديد استراتيجيات التكيف , والتي مكنت الأسر من اعادة بناء مواردها , لا سيما وان القلق الأكبر هو في استمرار مديونيات الأسر - 65% من اسر الضفة الغربية مديونة , و25% منها مدانة بما قيمته اكثر من 20,000 شيكل (تقريبا ما يعادل 5,160 دولار امريكي).

موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية , والذين يعتبروا المكون الأساسي للاقتصاد الفلسطيني , ايضا لحقوا بركب الفئات المديونة, وافاد الكثير منهم انهم يدفعون حوالي 50% من معاشاتهم, و احيانا يدفعون اكثر من ذلك للبنوك لتغطية القروض.

على الرغم من القيود على الاقتصاد الفلسطيني , و الأعباء المالية , والتي تؤثر على الكثير من الأسر , فان الفلسطينيين في الضفة الغربية استمروا في اعطاء الأولوية للاستثمار في الدراسة الجامعية لأفراد اسرهم. لقد ظهرت في الضفة الغربية خلال العقدين الماضيين متغيرات اجتماعية واضحة اتجاء دور المرأة , ومقدار هذا الدور . بينما وقبل عقدين من الزمن تقريبا , كانت الفتيات والنساء بشكل عام يهيئن اجتماعيا حتى يصبحن امهات وزوجات , وكان دورهن يتركز على العناية بالاسرة . اما اليوم , فان النساء الشابات المتزوجات يتم تشجيعهن من اجل الحصول على التعليم العالي والعمل في القطاع العام مدفوع الأجر . ان الاسرة الاصلية للهراة واسرة الزوج يتقبلون ذلك بشكل واضح , ويأملون ان تجد تلك النسوة وظائف في القطاع العام , وبالتالي المساهمة في الدخل ومنافع العمل الأخرى . لقد قاد الضغط الاقتصادي الذي تتعرض له الأسر الى وضع بات فيه من الصعب جدا الاعتماد على دخل واحد للأسرة . ان النساء اللواتي يحصلن على التعليم العالي , لديهن الامكانية للحصول على وظائف في القطاع العام.

الرجال الذين هم في العشرينات وبداية الثلاثينات من العمر , يظهر انهم يعانون درجة من الاحباط خاصة انهم يحاولون الحصول على اعمال ذات دخل جيد , ولكن يبدو انها غير متوفرة في الاقتصاد الفلسطيني. ان احد الأسباب التي تدفعهم لأيجاد هذه النوع من العمل هو الحاجة الى توفيق المال الذي يمكنهم من بناء اسرتهم الخاصة. ان ضعف فرص الحصول على عمل بلجر جيد في الاقتصاد الفلسطيني , وصعوبات الحصول على تصاريح للعمل في اسرائيل , تدفع بعض قطاعات الشباب للعمل في اسرائيل حتى بدون تصاريح , على الرغم من مخاطر الأعتقال ودفع الغرامات المالية العالية.